ECOSAFIMED

Project funded by the EUROPEAN UNION

ENPI CBCMED
CROSS-BORDER COOPERATION IN THE MEDITERRANEAN

النشرة الإخبارية رقم 9

نتائج ECOSAFIMED : التوصيات و التوجيهات 1
اتفاقيات الإشراف البحري 3
أحداث ECOSAFIMED 4

نتائج ECOSAFIMED

التوصيات والتوجيهات

الهدف الرئيسي من مشروع ECOSAFIMED هو تعزيز المصايد البحرية التقليدية المستدامة والمحافظة على قاع البحر الأبيض المتوسط.

بعد سنتين من الدراسة في ستة مناطق بحرية مختلفة في اسبانيا وايطاليا وتونس، مكّن المشروع من تقديم بعض النتائج الرئيسية، نذكر منها مجموعة من المبادئ التوجيهية لجعل المصايد البحرية التقليدية متوافقة والمحافظة على البحر.

وقد تم التوصل إلى هذه النتائج بعد تحليل بيانات من خلال الرحلات البحرية الاستكشافية ، حيث تم تصوير قاع البحر، وكذلك من خلال الدراسات العلمية و الملاحظة المباشرة مع الصيادين على متن قواربهم. وفي هذا الصدد، تم تقييم تأثير نشاط الصيد البحري المختار على المجتمعات القاعية.

هذه هي التوصيات العشرة للحد من تأثير المصايد البحرية التقليدية في قاع البحر:

1. تعزيز إدماج معارف الصيادين في الدراسات العلمية و الأنشطة الميدانية.

تعتبر تجربة الصيادين الطويلة مصدرا ثمينا للمعلومات، فمعرفتهم بأماكن الصيد الاستثنائي كمّا و كيفا (تساعد على تطوير معارفنا المحدودة عن النظم الايكولوجية البحرية و بالتالي من تحديد المواقع الحساسة التي يمكن إدراجها ضمن المحميات البحرية. ومن ناحية أخرى ، لتطوير سبل التعاون بين متعاطي الصيد والبحث، على الخبراء أن يعدوا رسوم بيانية تحتوي على صور لأهم الأنواع المصطادة قصد تحديد أولي لهويتها على متن مراكب الصيد و انجاز التحاليل و التقارير العلمية لاحقا. كما يتعين إحداث شبكات تجمع الأطراف المعنية بقطاع الصيد البحري من صيادين و تعاونيات و خبراء و إداريين قصد متابعة تأثير عمليات الصيد على الكائنات البحرية.

الملاحظة المباشرة مع الصيادين

2. إرجاع الكائنات القاعية المصطادة و الغير قابلة للتسويق إلى البحر في أقل من 30 دقيقة مع تفادي إتلافها قدر المستطاع.

ترتفع إمكانية البقاء على قيد الحياة للكائنات القاعية المصطادة و الغير قابلة للتسويق إذا ما تم إرجاعها إلى البحر في أسرع وقت ممكن، أي بالحد من تعرضها للهواء و الحرارة. و تبين البراهين التجريبية (المستهدفة لـ gorgorian paramuricea macrospina) بأن فرص البقاء على قيد الحياة ترتفع إلى 85% إذا ما أرجعت هذه الكائنات إلى البحر في أقل من 30 دقيقة. و لنفس السبب، فمن المهم جدا تفادي إلحاق الضرر أو إتلاف الكائنات ذات الفروع أو ثلاثية الأبعاد (مثل غورغوريون gorgonians ، قنافذ البحر sea urchins ، والإسفنج sponges) خلال عمليات تنظيف معدات الصيد بهدف تجنب تجزيئها و الرفع من فرص تعافيها. و يتعين الانتباه خاصة للأنواع التي تكوّن موائل بحرية و التي يتم اجتثاثها بجذورها وقوامها (كالصخور مثلا): تبين العمليات التجريبية أنه عند إرجاع هذه الكائنات إلى البحر تبلغ نسبة وصولها إلى قاع البحر على الوضع المستقيم 90%، مما يخفض من إمكانية ردمها بالرواسب، و يرفع من نسبة بقائها على قيد الحياة.

GOBIERNO DE ESPAÑA MINISTERIO DE AGRICULTURA, ALIMENTACIÓN Y MEDIO AMBIENTE
Fundación Biodiversidad
CSIC CONSEJO SUPERIOR DE INVESTIGACIONES CIENTÍFICAS
UNIVERSITÀ DEGLI STUDI DI GENOVA
INSTM

التجارب لتحديد تأثير شباك المبطن

3. إرجاع الكائنات القاعية المصطادة والغير قابلة للتسويق إلى نفس المكان الذي اصطيدت منه.

تتوزّع المجتمعات البحرية القاعية في قاع البحر وفق العوامل البيئية. فمثلا الغورغوريون (gorgonians) و الشُّعَب المرجانية، الذين يمثلون أهم الأنواع البحرية القاعية التي تكوّن موائل بحرية، يتميزون بمعدل نمو بطئ و بقدرة محدودة على الانتشار و بالميل إلى تشكيل تجمعات في قاع البحر. يؤدي إرجاع المصيد العرضي والغير قابل للتسويق بالقرب من منطقة صيده إلى الزيادة من إمكانية عودته إلى مكان توزيعه الجغرافي الأصلي حيث تتوفر العوامل البيئية المناسبة لنموه، و هو ما يرفع نسبة بقائه على قيد الحياة.

4. تفادي الصيد في المناطق التي اكتشفت بها مجتمعات بحرية هشة.

يشكّل الغورغوريون (gorgonians) و الشُّعَب المرجانية أهم الأنواع القاعية التي تكون موائل بحرية في البحر الأبيض المتوسط. و أخذا بعين الاعتبار لطول عمرها، و لنموها البطيء، ولإمكانياتها المحدودة على الانتشار و لقدرتها على الزيادة في مستويات التنوع البيولوجي للمنظومات البحرية القاعية، فيمكن تصنيفها ضمن الأنواع الضعيفة والهشة. و بالتالي فمن الضروري إعلام الخبراء بأماكن صيدها و تجنب الصيد مجددا في نفس المكان و في المنطقة المجاورة. و هذا أمر بالغ الأهمية عندما يتم استكشاف واستغلال أماكن جديدة للصيد.

5. إحداث محميات بحرية أو مناطق صيد محدودة في النظم البينية الثمينة.

إن الوسيلة الأكثر نجاعة لضمان حماية النظم البيئية القاعية الثمينة و الهشة هي إعلانها محميات بحرية أو مناطق تخضع لمستوى محدود من أنشطة الصيد البحري. و هذه المناطق لن تكون بالضرورة ممتدة جغرافيا بالنظر إلى كونها قد تحتوي فقط على مجموعات خاصة من الأنواع المهمة. و في حالة تصنيف المناطق المكتشفة كمحميات فإنه يتعين الأخذ بعين الاعتبار لنتائج واستنتاجات مشروع إيكوصافيميد (ECOSAFIMED) في عملية إتخاذ القرار.

دندروفيلا راميا (كلب ملازو- ايطاليا)

6. التشجيع على استعمال معدات صيد أكثر نجاعة وانتقائية وعلى القيام بالبحوث العلمية.

تبين التجارب العلمية بأن نوع معدات الصيد المستعملة تلعب دور كبير في جسامة التأثير على النظم القاعية. فاختيار لوازم أكثر نجاعة مثل شباك المبطن متعددة أحادية-الخيط (multimonofilament trammel nets (MMF)) عوضا عن شباك البولي أميد (poliamyde) ، سيخفض بنسبة 64% من صيد الركيزة البحرية في أعماق المارل (maërl). و من الأهمية بمكان تشجيع برامج البحث لتطوير معدات الصيد الأكثر انتقائية والأقل تأثير على الموائل البحرية ، و بعد ذلك تشجيع الصيادين على استخدامها.

7. تخفيض تأثير الصيد البحري وذلك بالحد من عمليات الصيد في نفس المكان خلال نفس الموسم.

يتراكم، على مدار الموسم، أثر شباك الصيد البحري على إثر كل عملية صيد وذلك باستعمال المعدات في نفس المكان. و بالتالي من الممارسات الرشيدة التي يجب نهجها هي تخفيض عدد عمليات الصيد في نفس المكان. فبالنسبة لشباك المبطن مثلا من المفروض أن لا نتجاوز في نفس المكان وخلال نفس الموسم ثلاث عمليات صيد خاصة في موائل المارل (maërl). مع العلم أن هذا العدد

من العمليات يمكن أن يتغير حسب نوع معدات الصيد و طبيعة المكان، لكن يتعين دائما الحد منه وبصفة كافية.

8. تخفيض مجهود الصيد وذلك بتخفيض طول الشباك المستعملة.

تظهر البيئيات الأكثر إنتاجية (الشعاب المرجانية، النتوءات الصخرية، و موائل المارل (maërl) و الغورغوريون توزيعا خاصا غير منتظم فوق مناطق صخرية محدودة و محاطة بأعماق رملية. تبين الرحلات البحرية الاستكشافية بهذه المناطق بواسطة روف "ROV" (مركبة مجهزة بكاميرا وتعمل عن بعد تحت الماء) أن عمليات الصيد الرشيدة بواسطة شباك المبطن (أكثر نجاعة و أقل تأثير على النظم الايكولوجية) توافق طول شباك يتراوح ما بين 500 و 800 متر. و يمكن تكييف هذا "الطول الأمثل" حسب نوع معدات الصيد و طبيعة المكان، لكن يتعين دائما نهج تخفيض كلي.

9. التشجيع على الإصلاح المنتظم لشباك الصيد.

من بين العوامل التي تزيد من مساحة احتكاك شباك الصيد، مثل شباك المبطن (trammel nets)، بقاع البحر هو فقدان حبل الطفافات (buoys line) الذي يساهم في تثبيت الشبكة في وضعية عمودية بعيدة نسبيا عن قاع البحر. و بالتالي خسارة هذا الحبل تزيد من إمكانية سقوط الشبكة على قاع البحر ومن بقائها عالقة بالصخور و بالكائنات القاعية وخاصة منها الشجرية، كما أظهرت ذلك لقطات مصورة بواسطة روف "ROV". يساهم الإصلاح المستمر لشباك و معدات الصيد في الحد من نسب احتكاكها بالكائنات البحرية القاعية.

فيديو التقطتها الكاميرا البحرية روف "ROV"

10. تعزيز ممارسات الصيد الجيدة عبر لقطات فيديو بسيطة و مباشرة.

يمكن لعبارة " صورة أفضل من آلاف الكلمات" أن تلخص هذه التوصية. إن لقطات الفيديو المباشرة التي تبين بصريا المعلومات العلمية الأساسية لبعض الوضعيات (مثل ظهور معدات الصيد الضائعة، بقاء الكائنات القاعية المصطادة على قيد الحياة عند ارجاعها إلى موئلها، آثار معدات الصيد على النظم الايكولوجية) تنال أكثر انتباه و استقطاب وفهم من أي تقرير أو رسم تقني أو فني. لذلك يتعين إعتبار لقطات الفيديو وسيلة تواصل ذات أولوية، و من بين المفاتيح عند بلورة التوصيات وتقديمها.

رسملة ECOSAFIMED

اتفاقيات الإشراف البحري

يتمثل الهدف الرئيسي للإشراف البحري في الحفاظ على (رسملة) النتائج التي تم تحقيقها في المشروع بعد الانتهاء منه.

الإشراف البحري عبارة عن استراتيجية محافظة تحاول خلق روح المسؤولية لدى السلطات المختصة و مستخدمي البيئة البحرية للحفاظ على قيمها الطبيعية والثقافية و المشهديّة.

تشمل الجهات الفاعلة المعنية مجموعات المستخدمين ومنظمات الإشراف البحري.

تقوم مؤسسات الإشراف البحري بتشجيع وتطوير هذا المفهوم من خلال أشكال مختلفة من اتفاقيات الإشراف مع المستخدمين والجهات المختصة. وهي تشمل المجتمع المدني (الجمعيات، والمؤسسات وما إلى ذلك) والمؤسسات العامة (مجالس المدن واللجان).

اتفاقيات الإشراف البحري هي أي ترتيبات تعاقدية رسمية أو غير رسمية تهدف إلى تحقيق أهداف الحفاظ على المحيط والساحل يلتزم فيها طرف واحد أو أكثر (أصحاب الحقوق عادة) باتخاذ إجراءات معينة بشكل طوعي، مع الامتناع عن القيام بأعمال معينة، أو نقل حقوق ومسؤوليات معينة في مقابل طرف واحد أو أكثر (الكيانات المعنية بالحفاظ عادة) يلتزم بتقديم حوافز اقتصادية (مباشرة أو غير مباشرة) صريحة بشكل طوعي.

يتطلب الإشراف البحري صيانة وتعزيز العمل العام، ولكنه لا يهدف ليحل محله. وهو يقوم على مبدأ طواعية جميع الأطراف المعنية في تطبيقه: المجتمع المدني، وقطاعات البيئة البحرية والصيد البحري الخاصة والإدارات. ويتم تعزيز هذا الطابع

الطوعي من خلال التعليم، والمعلومات، والمشاركة، وصنع القرار والعمل التعاوني بين الأطراف المعنية.

يهدف مشروع ECOSAFIMED إلى التوقيع على خمس اتفاقيات إشراف بحري على الأقل بين الصيادين البحريين وكيانات إشراف مختلفة، اعتمادا على الدولة. وستحتوي هذه الاتفاقيات على التوصيات السابقة المنبثقة عن أنشطة المشروع، بعد مناقشتها والاتفاق عليها مع الصيادين البحريين.

أحدث ECOSAFIMED

الجلسات الختامية

خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2015، سيتم تنظيم الأنشطة النهائية للمشروع في إسبانيا وإيطاليا وتونس.

ينظم المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار بصلامبو - تونس (INSTM)، وجامعة جنوة (UNIGE) ومعهد العلوم البحرية التابع للمجلس الأعلى للأبحاث العلمية (ICM) لقاءات مع الصيادين البحريين في مناطق الدراسة ECOSAFIMED لإبراز وتبادل نتائج المشروع معهم.

خلال الجلسات الختامية، يتم عرض النتائج الرئيسية من قبل الشركاء، وهي فرصة كبيرة لمناقشة التوصيات العامة التي تم تحقيقها بعد تحليل البيانات. تعليقات الصيادين البحريين حول التوصيات هي قاعدة محتوى اتفاقيات الإشراف البحري التي سيلتزمون بها طوعا.

وتم عقد الجلسات الختامية الإيطالية في 24 نوفمبر في بونزا (Sala conferenze) و 26 نوفمبر في باتي (Ex Convento S. Francesco)، وجمعت نحو 70 مشاركا. ونتيجة لهذه الاجتماعات، بدأت تعاونيات الصيادين البحريين " Cooperativa Pescatori Marina di Patti" و"CoGePesca"، إلى جانب "GAC-Grupo di Azione Costiero" (مجموعة العمل الساحلية) في مناقشة شروط اتفاقية الإشراف البحري التي سيتم التوقيع عليها قبل نهاية المشروع.

في تونس وإسبانيا، سيتم تنظيم هذه الاجتماعات خلال النصف الثاني من ديسمبر في المواقع المتوسطية لكاب دي كريوس، ومينوركا، وقليبية، وبنزرت وطبرقة

الجلسات الختامية في بونزا (لاسيو) و باتي (سيسليا)

المزيد من المعلومات

الموقع الإلكتروني

http://ecosafimed.eu/

اتصل بنا على:

ecosafimed@fundacion-biodiversidad.es

برنامج التعاون المشترك عبر الحدود لحوض البحر الأبيض المتوسط ENPI CBC 2007-2013 هو مبادرة تعاونية عابرة للحدود ومتعددة الأطراف ممولة من قبل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI). ويتمثل هدف البرنامج في تعزيز عملية التعاون المستدام والمنسجم على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط عن طريق التعامل مع التحديات المشتركة وتعزيز الإمكانات الذاتية. فهو يمول مشاريع التعاون كمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وتشارك الـ 14 دولة التالية في البرنامج: قبرص، مصر، فرنسا، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، لبنان، مالطا، فلسطين، البرتغال، إسبانيا، سوريا (المشاركة معلقة حاليا) وتونس. سلطة الإدارة المشتركة (JMA) هي منطقة الحكم الذاتي في سردينيا (إيطاليا). اللغات الرسمية للبرنامج هي العربية والإنجليزية والفرنسية. (www.enpicbcmed.eu).

ويضم الاتحاد الأوروبي ما يصل إلى 28 دولة عضو قررت ربط درايتها ومواردها ومصائرها معاً بشكل تدريجي. وقد عملت معاً خلال فترة تمدد دامت 50 سنة لبناء منطقة استقرار، ديمقراطية وتنمية مستدامة مع الحفاظ على التنوع الثقافي، التسامح والحريات الفردية في نفس الوقت. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بمشاركة إنجازاته وقيمه مع دول وشعوب ما وراء حدوده.

وقد تمت صياغة هذه النشرة الإخبارية بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج التعاون المشترك عبر الحدود لحوض البحر الأبيض المتوسط ENPI CBC. محتويات هذه الوثيقة من مسؤولية مؤسسة التنوع البيولوجي ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف اعتبارها على أنها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي أو الهياكل الإدارية للبرنامج.